إدارة أعمال المنظمات التعاونية في العراق
المبادئ والأهداف وآفاق المستقبل

المدرس جواد كاظم شحاته
المعهد التقني / الكوفة

المستخلص

يسعى البحث الى حل مشكلة عدم وضوح الرؤية في العراق لتحديد مفهوم التعاون والمنظمات التعاونية، وتوصيفه علمياً وتحديد اختصاصه المعرفي، وتميز المنظمة التعاونية بمبادئها الخاصة التي تجعلها تختلف عن باقي منظمات الأعمال، وبيان مدى إمكانية المنظمات التعاونية في حل بعض مشكلات العراق الجديد.

Abstract

The research aims to solve the problem of the unclear vision in iraq for determination the "cooperation and cooperative drganizations" concept ,it's Scientific configuration and determining it's cognial Specialization, The cooperative organization has it's Own Principles and differ from other organizations and state The possibility for The cooperative Organization to solve The problems of the New Iraq.

المقدمة :

يعاني التعاون ومنظماته، كحركة اقتصادية اجتماعية ذات إطار فكري ، في العراق من مشاكل عديدة ، تتجلى في بعدين رئيسين ، الأول، هو ضعف فاعلية الحركة التعاونية في تحقيق أهدافها الاقتصادي ة والاجتماعية . والثاني، هو عدم وضوح مجال وماهية التعاون ومنظماته، وما هو هذا الاختصاص والحقل المعرفي في العراق ، وكيف يوصَّف؟ من قبل عدد من الأكاديميين والباحثين في مجال التعاون الأوسع (الإدارة ، والاقتصاد، والاجتماع) ، بل ايضاً من بعض المختصين في التعاون ، وهم من خصومه ومن الداعين إلى عدم الاعتراف به كعلم أو حقل معرفي أو اختصاص علمي يقبل البحث والتحليل من خلال وجود ظاهرة أو مجموعة ظواهر يمكن تحليلها وتجميع واستخلاص النتائج في مجموعة منظمة من المعرفة أو فهم الحقائق المتعلقة بها بموضوعية خالية من التحيز والميول.

إن البعد الثاني من مشاكل التعاون والذي يتناول ماهية التعاون ومنظماته وما هو مجاله المعرفي، سيكون هو مجال هذا البحث ، لان هذا مدخل مهم لفهم التعاون ومنظماته، ويساعد على التفاعل معه ودراسة إمكانيات مشاركته في حل العديد من المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العراق، وهذا يظهر الحاجة إلى قراءة موضوعية وتقويم

موضوعي لهذا البحث بعيداً عن الأحكام المسبقة.

ولابد من القول إن التعاون والحركة التعاونية تشمل ، اولاً، نشاط المنظمات التعاونية (التعاونيات، اتحاد التعاونيات المحلية في المحافظات، الاتحاد العام للتعاون، المراكز والمعاهد التابعة لها) الاقتصادي والاجتماعي، وثانياً، النشاط العلمي والأكاديمي في المعاهد والكليات من خلال إعداد الكوادر الجامعية المؤهلة في هذا الاختصاص،مثل قسم التعاون في كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة، الذي الغي في العام الدراسي 2002، 2003 دون آية مبررات علمية أو موضوعية لهذا الإلغاء، وكذلك البحوث والدراسات في هذا المجال أو المجالات المتداخلة والقريبة من هذا الاختصاص، وثالثاً، المؤتمرات والندوات التي تتناول شؤون التعاون والمنظمات التعاونية، وكذلك نشاط العلاقات العامة في تعريف الجمهور والمسؤولين بالتعاون ومبادئه وأهدافه ونشاطاته.

مشكلة البحث:

تلخص مشكلة البحث في عدم وضوح الرؤية في العراق في تحديد مفهوم التعاون والمنظمات التعاونية وتوصيفها علميا وتحديد اختصاصها المعرفي، وعدم معرفة إن المنظمات التعاونية تتميز بمجموعة من المبادئ تجعلها تختلف عن باقي منظمات الأعمال، وانعكاس ذلك على نشاط المنظمات التعاونية.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في سعيه لبيان مفهوم التعاون والمنظمات التعاونية وإظهار الدور الاقتصادي والاجتماعي لهذه المنظمات التي تستند إلى مبادئ خاصة بها، وان نشاط هذه المنظمات عالميا قد بلور عبر السنين اختصاصا وحقلا معرفيا خاصا اسمه التعاون، وإمكانية المنظمات التعاونية إن تقوم بدور فعال اقتصادي واجتماعي في العراق الجديد.

هدف البحث:

تقصي مفهوم التعاون، وتوصيفه علمياً وتحديد اختصاصه ومجاله المعرفي، وتوضيح المبادئ التعاونية التي تتميز بها المنظمة التعاونية عن باقي منظمات الأعمال.

فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث على أساس:

١ -إن التعاون اختصاص وحقل معرفي مجال بحثه هو المنظمات التعاونية.

٢ -إن المنظمات التعاونية هي منظمات أعمال تتميز بالمبادئ التعاونية التي تجعلها تختلف عن باقي منظمات الأعمال.

٣ -إن المنظمات التعاونية يمكن أن تقوم بدور ايجابي اقتصادي واجتماعي في الظرف العراقي الراهن ومستقبلا.

المبحث الأول

المنظمات التعاونية:

على الرغم من تعدد الآراء، وتناقضها احياناً في تحديد أهمية التعاونيات والحركة التعاونية في قدرتها وإمكاناتها على تغيير واقع عدد كبير من الناس نحو الأحسن وتحقيق الرفاهية لهم، بين مغالٍ يراها بديلاً للرأسمالية والاشتراكية واصفاً إياها بالطريق الثالث [1]، وبين قالٍ ومعادٍ لهذه الحركة التعاونية ومنظماتها ويعتقد انها لا تستطيع إن تقدم شيئاً يذكر، وثالث آمن ويأمل بقدرتها على التأثير الايجابي

مستنداً الى نجاحاتها المتعددة في أقطار كثيرة، والاهتمام الكبير الذي تبديه منظمة الأمم المتحدة من خلال منظماتها الفرعية مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية [2]، ومعترفاً ومقراً بالوقت نفسه بالمشكلات والتحديدات والإخفاقات التي تواجهها في أقطار أخرى.

إن الحقيقة الثابتة هي إن الحركة التعاونية قد أثبتت قدرتها على النجاح والتطور منذ انطلاقتها الاولى في انكلترا وانتشارها إلى باقي أوربا وأمريكا واسيا وإفريقيا، واستمرارها في البقاء لأكثر من قرن ونصف ، إذ تضم التعاونيات اليوم ما يقرب من (800) مليون فرد في إنحاء العالم [3].

لقد تبلور مفهوم التعاون والتعاونية والحركة التعاونية عبر تاريخ امتد أكثر من قرنين من الزمان نتيجة للظروف السيئة للعمال التي أفرزتها الثورة الصناعية ، مما دفع بعض المفكرين وفي مقدمتهم الانكليزي روبرت اوين الذي يعتبر مؤسس الحركة التعاونية الحديثة إلى البحث عن وسائل لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء العاملين، وعملياً تعد الجمعية التعاونية الاستهلاكية التي أسسها عدد من عمال النسيج في بلدة روتشديل عام 1848م كرد فعل مباشر لأوضاعهم الاقتصادية الاجتماعية المتردية تحت اسم (رواد روتشديل)، تمييزاً لهم عن جمعية تعاونية سابقة قامت في نفس البلدة وحملت اسمها ، لكنها فشلت – وهي أول جمعية تعاونية في العالم تغلبت على المصاعب التي واجهتها وشقت طريقها بنجاح نحو تحقيق أهدافها، بعد أن اعتمدت هذه الجمعية على عدة مبادئ في عملها ونشاطها، شكلت فيما بعد الأساس الذي تم الاستناد عليه في صياغة، مبادئ الحركة التعاونية العالمية [4]، التي تميز هذه المنظمات عن غيرها، وسنتناول هذه المبادئ لأهميتها في مبحث منفصل

إن السؤال الذي يجب الإجابة عليه هو ، ما هي التعاونية أو الجمعية التعاونية؟ وهل هي منظمة ؟ وأين تصنف؟

إن الباحث يجد تعريفات عديدة مختلفة ذكرت للتعاونية منها:

- تعريف مارجريت ديجبي* للجمعية التعاونية بأنها [5]: (مؤسسة ذات أهداف اقتصادية واجتماعية تؤلف بصورة اختيارية من قبل أشخاص لهم حاجة واحدة، ويكون لكل منهم صوت واحد في إدارتها، ويساهمون في رأسمالها بصورة متساوية تقريباً ويتعاملون معها ويحصل كل منهم على منافعها بنسبة تعامله معها وتكون عضويتها مفتوحة لجميع الراغبين في الانتساب إليها من الذين لهم نفس الأعمال والمصالح المشتركة).
- تعريف البروفسور كارل برنيتسه الذي يرى إن الجمعية التعاونية [6] هي (منظمة اجتماعية اقتصادية طوعية وأعضاؤها يجتمعون على أساس المساواة الشخصية فيما بينهم مع الالتزام بالعمل المشترك وتحمل المسؤولية الجماعية، على إن تكون نشاطات التعاونية غير محصورة في صالح أعضائها فقط بل وتؤمن خدماتها إلى باقي فئات المجتمع).
- وعرفت الجمعية التعاونية بأنها [7] (تنظيم اقتصادي واختياري بين أشخاص تجمعهم مصالح مشتركة وهي لا تستهدف الربح بل خدمة أعضائها وتحسين أحوالهم عن طريق مساهمتهم برأسمالها وأعمالها) ، وقد فهم

الكثيرون إن الجمعية التعاونية لا تريد إن تربح وان المتحقق من زيادة مالية في نشاط التعاونية يسمى العائد أو الفائض وسيتم مناقشة ذلك لاحقاً.

- ويعرفها الناشط والباحث التعاوني الأستاذ الدكتور محمود اللامي، بأنها [8] (منظمة طوعية تتحد فيها جهود الأفراد وإمكانياتهم لتحقيق أهدافهم الاقتصادية والاجتماعية في ضوء مستلزمات التنمية الشاملة ومصلحة المجتمع مبنية على أساس المساواة والتضامن بين الأعضاء، وعلى قاعدة العمل المشترك والمسؤولية المشتركة).
- ولعل من أهم التعريفات، هو ما جاء في البيان الصادر بشأن الهوية التعاونية عن المؤتمر المئوي للحلف التعاوني الدولي، وهو ارفع منظمة دولية في الحركة التعاونية العالمية، الذي عقد عام 1995 [9] والذي عرف التعاونية بأنها(جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص اتحدوا معاً بملء إرادتهم لاستيفاء احتياجاتهم وتحقيق طموحاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة ، عن طريق منشأة يملكونها معاً ويشرفون عليها بصورة ديمقراطية).

ونجد من هذه التعريفات، إن أهم مكونات مفهوم التعاونية ترتكز على النقاط التالية:

١. إن التعاونية منظمة تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية .
٢. تعتمد هذه المنظمة في تحقيق أهدافها (وهي أهداف الأعضاء) على جهود الأفراد الأعضاء في المنظمة اساساً.
٣. تقدم المنظمة هذه منافعها وخدماتها إلى أعضائها أولا، والى باقي فئات المجتمع ثانياً.
٤. إن هذه المنظمة ذات طبيعة استقلالية ، وتقوم على أسس المساواة والتضامن والمسؤولية المشتركة بين الأعضاء، ويشرفون عليها بصورة ديمقراطية.

لقد تجاهل الكثير من أساتذة وباحثي الإدارة والاقتصاد في العراق تصنيف التعاونية وتسميتها كنوع من أنواع المنظمات [10] ، لأسباب عدة ليس هنا مجال بحثها، فضلاً عن عدم دقة تصنيفها عند البعض الآخر عندما يضعوها ضمن تصنيف الجمعيات الخيرية.

ولتصنيف التعاونية وتحديد ماهيتها كمنظمة مقارنة مع المنظمات الأخرى نستعرض بعض الآراء ، وقد وجدنا ما يلي:

- لقد صنف E&E [11] المنظمات إلى:

منظمات هادفة للربح (وهي منظمات أعمال على أساس التوجه للربح).

– منظمات غير هادفة للربح، وتقسم إلى مجموعتين:

أ.منظمات الأعمال على أساس مواردها المالية، وهي المنظمات التي يكون القسم الأكبر من مواردها المالية من مداخيل بيع البضائع أو الخدمات، ومثالها، المنظمات الحكومية التي تتقاضى أجور عن خدماتها، مثل دوائر الماء والطاقة والمستشفيات، وهي غيرها دقة للربح.

ب. منظمات اللا أعمال، وعلى أساس مواردها المالية، وهي المنظمات التي يكون القسم الأكبر أو الغالب والمسيطر من مواردها المالية من مصادر أخرى غير بيع البضائع أو الخدمات حيث تعتمد على الضرائب أو المنح أو الهبات ، مثل أقسام الشرطة والحرائق ومراكز الأبحاث الطبية، وهي غير هادفة للربح.

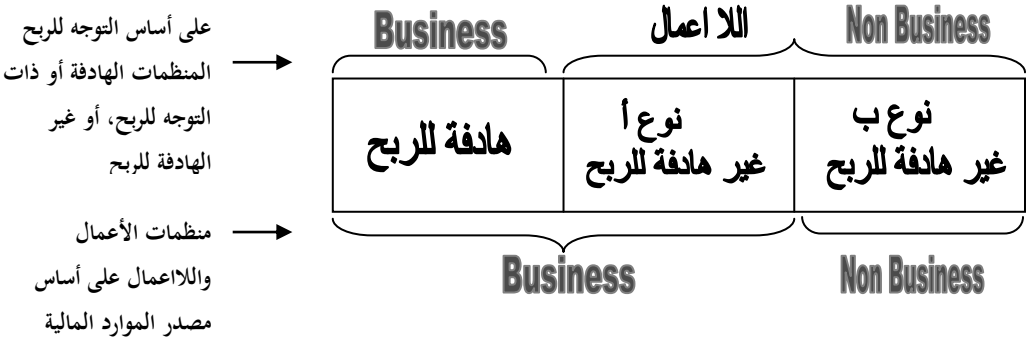

الشكل عن مصدر E&E [11]

وعلى ضوء هذا التصنيف فان الجمعية التعاونية، يمكن أن توضع – على ضوء المؤشرين أعلاه – ضمن (منظمات الأعمال غير الهادفة للربح، وسنناقش هذا لاحقاً.

- أما د. خليل الشماع، د. خضير حمود [12] الذي عرّف المنظمة بأنها(وحدة اجتماعية هادفة)، فقد ذكر تصنيفات متعددة للمنظمات وفقاً لعدة مؤشرات ، وجاء ذكر الجمعيات التعاونية ضمن نوع محدد من المنظمات، وضمن مؤشر الدوافع الذاتية للانتماء، ويمكن إن تدخل ضمن تصنيفات أخرى وفقاً لمؤشرات أخرى، كالاستقلالية ، أو حجم المنظمة.
- الدكتور زكي محمود هاشم [13] ، يرى إن الأشكال القانونية للمشروعات تقسم إلى خمسة أشكال رئيسة، هي المشروع الفردي، وشركات الأشخاص، وشركات الأموال وهي تمثل القطاع الخاص، والرابع هو المشروعات العامة وهي تمثل صورة حية لتدخل الدولة، وخامساً الجمعية التعاونية وهي مشروع اختياري يقوم بتأسيسه جماعة معنية بهدف تقديم سلع أو خدمات معينة إلى أعضاء الجماعة بأقل تكلفة وتسهيلات عديدة، وقد يمتد نشاط الجمعية إلى غير الأعضاء إذا ما اتفق على ذلك ، والجمعية التعاونية لا تهدف (أصلا إلى تحقيق إرباح)، وهذا ما سندقق فيه لاحقا في البحث ،ولكن إذا تحققت هذه الإرباح وزعت على الأعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية . ويقول الدكتور مؤيد الفضل [14] ، إن معظم الأدبيات المهتمة بعلم الإدارة تتفق على إن المنظمة هي (عبارة عن تجمع للإفراد بشكل منظم ، حيث يسعى هذا التجمع إلى تحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة) ، ويرى إن المنظمات تشترك في ثلاث خصائص أساسية من حيث مكوناتها هي :

١. الأفراد **people**: حيث من يعمل وحده لا يشكل منظمة، حيث إن تجمع الأفراد بشكل واعٍ ومنظم باتجاه انجاز متطلبات تحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة .

٢. الغرض **purpose** : للمنظمة غرض مميز يتم التعبير عنه بهدف أو مجموعة من الأهداف تسعى المنظمة إلى تحقيقها .

٣. الهيكل **structure**: للمنظمة هيكل وتركيب منظم بعناية يوضح شكل وطبيعة العلاقات بين أفراد المنظمة بحسب الموقع الوظيفي لهم .

إن للعناصر الثلاث هي المقومات الأساسية لأي منظمة، وان حدث اختلاف بينها فأن ذلك يكون على الأغلب في طبيعة الهدف، وهنا لابد لنا من إن نشير إلى إن الهدف أو الأهداف وراء النشاط السلعي أو الخدمي الذي تسعى المنظمة إلى تحقيقه هو الذي يدعو إلى إطلاق تسمية (منظمة أعمال) بدلاً من مجرد كلمة (منظمة) فقط، باعتبار إن منظمة الأعمال من بين أهم أهدافها هو تحقيق العائد الاقتصادي المتمثل بالربح مع السعي الدؤوب إلى تعظيم قيمته للمالكين بشكل مستمر، ومن هنا يمكن لنا إن نستخلص مفهوم منظمة الأعمال باعتبارها " ذلك التجمع المنظم للإفراد الذي يهدف إلى تحقيق غرض محدد يرتبط بتحقيق عائد أو مردود مالي للجهة المالكة أو القائمة على إدارة المنظمة" (15).

وهذا ينطبق على الجمعية التعاونية التي تسمى اختصاراً بـ (التعاونية) ، بل إن عدد من التعاونيين دعا إلى استخدام أساليب القطاع الخاص في إدارة نشاط المنظمات التعاونية، إلا إن الفارق الأساس بين منظمات الأعمال التعاونية، ومنظمات الأعمال الأخرى، هو أولوية وأهمية الربح الذي تسعى إليه وسنوضح ذلك في العنوان التالي:

المنظمة التعاونية غير قائمة من اجل الربح ولكنها هادفة للربح:

سبَّب وضع التعاونيات بارباك صانعي السياسات فيشيرون إليها في بعض الأحيان على إنها منظمات (غير هادفة للربح)، وعلى الرغم من إن الصحيح إن توليد الإرباح ليس الغرض الرئيسي من التعاونيات إلا أنها تحتفظ بفائض من الدخل يفوق الإنفاق، فالتعاونيات التي لا تحقق ربحاً مآلها إن تسجل الخسائر، شأنها في ذلك شأن جميع أنواع المنشآت التجارية الأخرى، وعلى الرغم من إن التعاونيات لا تنشأ في المقام الأول لتحقيق الربح، إلا إن الغرض الرئيسي للعديد منها يتمثل في زيادة ربحية أنشطة فرادى أعضائها، ويمكن بحق أن نصف أي تعاونية بأنها منظمة " غير قائمة من اجل الربح" ، وان الجمعيات الخيرية التي تحصل على المال بهدف تقديم خدمات دون السعي إلى تحقيق أي ربح هي وحدها التي يمكن وصفها على نحو دقيق بأنها منظمة غير هادفة للربح (16).

ولا إيضا ح اكبر نقول، إن المنظمة التعاونية قد لا تحقق ربحاً مالياً في مجمل نشاطها، ولكنها قد تعتبر فاعلة لأنها قد تحقق ربحاً اجتماعياً – وهو احد أهم مؤشرات فاعلية وكفاءة منظمة الأعمال التعاونية، مثل توفير فرص عمل لأعضائها أو لأفراد المجتمع حتى وان كان ذلك على حساب ربحية هذه المنظمات ، أما منظمات الأعمال الأخرى فهي تسعى إلى تحقيق العائد الاقتصادي المتمثل بالربح وتسعى إلى تعظيمه، وهو يعتبر أهم مؤشرات فاعلية وكفاءة منظمات الأعمال هذه، حتى وان كان ذلك على حساب المؤشرات الاجتماعية ومنها تقليل

الأيدي العاملة وتخفيض فرص العمل، أو تخفيض النفقات الاجتماعية لتقليل الكلفة الكلية.

المبحث الثاني
مبادئ التعاون وأهداف المنظمات التعاونية:

يعتبر عام 1844م هو الانطلاقة الرسمية للحركة التعاونية العالمية بعد تأسيس الجمعية التعاونية الاستهلاكية تحت اسم" رواد روتشديل" – تمييزاً لها عن جمعية روتشديل السابقة التي أسست في نفس البلدة،واعتمدت مبادئ أساسية كانت سبباً لنجاح نشاطاتها مستقبلاً ، وقد اعتبرت مبادئ الجمعية هذه كأساس لمبادئ الحركة التعاونية العالمية، وقد نوقشت وتم الحوار حولها ليقرها الحلف التعاوني الدولي، الذي يمثل المستوى الأعلى في الهيكل التنظيمي للحركة التعاونية والمنظمات التعاونية عالمياً – عندما تم تداول هذه المبادئ في مؤتمر الحلف الثالث عشر المنعقد في فينا عام 1930، وكوّن لجنة خاصة لمراجعتها، وقد قدمت اللجنة تقريرها إلى مؤتمر الحلف الرابع عشر المنعقد في لندن عام 1934، وتضمن التقرير أهم مبادئ روتشديل وهي [17]:

١. الباب المفتوح للعضوية.
٢. ديمقراطية الإدارة.
٣. رد عائد المعاملات على أساس المشتريات.
٤. وضع حد على سعر الفائدة على رأس المال.
٥. التعامل بالنقد.
٦. الحياد السياسي والديني.
٧. التعليم التعاوني.

وقد جرت نقاشات عديدة حول هذه المبادئ ومدى الزاميتها أو بعضها للحركة التعاونية، من قبل الوفود المشاركة وأعضاء الحلف في السنوات ومؤتمرات الحلف اللاحقة، وأعيد تقويم تقرير اللجنة خلال المؤتمرات حتى أقرت في المؤتمر الثالث والعشرين للحلف التعاوني الدولي المنعقد في لندن عام 1966، والتي اعتبرت ضرورية وملزمة لكافة التنظيمات التعاونية أي كان نوعها وفي ظل أي نظام سياسي، ولتصبح كما يلي[18]:

١)العضوية الاختيارية: يجب أن تكون عضوية الجمعية التعاونية اختيارية ومتاحة دون أي تمييز اجتماعي أو عنصري أو ديني لكل الأشخاص الذين يرغبون في الاستفادة من خدماتها والراغبين في قبول مسؤوليات العضوية.

٢)الإدارة الديمقراطية: إن الجمعيات التعاونية هي منظمات ديمقراطية، ويجب أن تدار شؤونها بمعرفة أشخاص منتخبين بطريقة يتفق عليها الأعضاء ويكونوا مسؤولين أمامهم ويتمتع أعضاء الجمعيات بحقوق تصويتية متساوية (لكل عضو صوت واحد)، والمشاركة في القرارات، ويجب أن تسير الإدارة على أساس ديمقراطي.

٣)الفائدة المحدودة على رأس المال: لا يصرف لرأس المال المساهم سوى معدل فائدة محدود جداً.

٤)رد معاملات الأعضاء والتنمية: إن الفائض أو العائد (الربح)، في حال تحقيقه، والناشئ عن عمليات الجمعية يجب توزيعه بطريقة تمنع العضو أن يكسب على حساب الآخرين ويكون بقرار الأعضاء كما يأتي:

- تخصيص جزء من اجل تنمية أعمال الجمعية التعاونية.
- تخصيص جزء لتقديم الخدمات المشتركة والمعونة المتبادلة.
- التوزيع على الأعضاء ينسب تعاملهم مع الجمعية.

٥) التثقيف والتدريب والتعليم التعاوني: إذ يجب على كل الجمعيات التعاونية أن تتخذ ترتيبات لتثقيف أعضائها وأصحاب المناصب فيها وموظفيها والجمهور العام في مبادئ التعاون وفنياته اقتصادياً وديمقراطياً.

٦)ضرورة التعاون بين التعاونيات: على جميع المنظمات التعاونية ومن اجل خدمة مصالح أعضائها ومجتمعاتها على أفضل وجه أن تتعاون بنشاط وبطريقة عملية مع التعاونيات الأخرى على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

إن مبادئ التعاون – وهي أهم مميزات المنظمات التعاونية عن باقي منظمات الأعمال – كانت ولاتزال حيوية ومتحركة ومتطورة ولأنها تحدد هوية المنظمات التعاونية، ولذلك هي محل نظر مستمر من قبل التعاونيين في العالم، وهذا ما دفع المؤتمر المئوي للتحالف التعاوني الدولي عام 1995 أن يعتمد بياناً بشأن الهوية التعاونية، تضمن مجموعة منقحة من المبادئ التعاونية، ويفضل الباحث نقل البيان ونشره كما هو متضمناً المبادئ لأنه يعطي منظوراً اشمل للتعاون [19]:

التحالف التعاوني الدولي بيان بشأن الهوية التعاونية

التعاونية : جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص اتحدوا معاً بملء إرادتهم لاستيفاء احتياجاتهم وتحقيق طموحاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة عن طريق منشأة يملكونها معاً ويشرفون عليها بصورة ديمقراطية.

القيم

تبنى التعاونيات على أساس قيم المساعدة الذاتية والمسؤولية الذاتية والديمقراطية والمساواة والإنصاف والتضامن، ويؤمن أعضاء التعاونيات وفاءاً منهم للروح التي حدت مؤسسيها ، بالقيم الأخلاقية المبنية على النزاهة والانفتاح والمسؤولية الاجتماعية والاهتمام بالآخرين.

المبادئ

المبادئ التعاونية هي مبادئ توجيهية تستهدي بها التعاونيات لوضع قيمها موضع التنفيذ.

المبدأ الأول: العضوية الطوعية والمفتوحة

التعاونيات منظمات طوعية مفتوحة لجميع الأشخاص القادرين على استخدام خدماتها والمستعدين لقبول مسؤولياتهم كأعضاء، دون تمييز قائم على أساس نوع

الجنس أو الأصل الاجتماعي أو العرق أو الرأي السياسي أو الدين.

المبدأ الثاني : الإشراف الديمقراطي من جانب الأعضاء

التعاونيات منظمات ديمقراطية يشرف عليها أعضاؤها الذين يشتركون على نحو نشط في وضع سياستها واتخاذ القرارات الخاصة بها. ويكون الأشخاص القائمون بمهام الممثلين المنتخبين، مسؤولين أمام أعضاء التعاونية. ويتمتع أعضاء التعاونيات الأولية بحقوق متساوية في التصويت (على أساس قاعدة عضو واحد ، صوت واحد، وتكون التعاونيات على سائر المستويات منظمة هي الأخرى بطريقة ديمقراطية).

التعاونيات منظمات مساعدة ذاتية تتمتع بالاستقلالية ويشرف عليها أعضاؤها، وإذا عقدت اتفاقات مع منظمات أخرى بما في ذلك مع الحكومات، أو جمعت رأسمال من مصادر خارجية، فأنها تقوم بذلك على أسس تضمن الإشراف الديمقراطي من جانب أعضائها والحفاظ على استقلاليتها التعاونية.

المبدأ الخامس : التعليم والتدريب والإعلام

تقدم التعاونيات التعليم والتدريب لأعضائها وللممثلين المنتخبين وللمديرين وللمستخدمين بما يمكنهم من الإسهام بفاعلية في تنمية تعاونياتهم ، وهي تقدم المعلومات للجمهور العام –لاسيما الشباب وقادة الرأي – عن طبيعة التعاونية ومنافعها.

المبدأ الثالث: المشاركة الاقتصادية من جانب الأعضاء

يسهم الاعضاء على نحوٍ متساوٍ في رأسمال تعاونيتهم ويشرفون عليه بصورة ديمقراطية . ويكون جزء من رأس المال المذكور، على الأقل ملكية مشتركة للتعاونية في العادة. ويتلقى الأعضاء في المعتاد تعويضاً محدوداً ، إن وجد، على رأس المال المكتتب كشرط للعضوية ويخصص الأعضاء الفوائض لتحقيق غرض من الأغراض التالية أو لتحقيقها كلها وهي :

- تنمية تعاونيتهم، عند الاقتضاء عن طريق تكوين احتياطات يكون جزء منها على الأقل غير قابل للتقسيم.
- منح الأعضاء منافع تتناسب مع صفقاتهم مع التعاونية.
- دعم أنشطة أخرى يوافق عليها الأعضاء.

المبدأ الرابع : الاستقلالية والاستقلال

المبدأ السادس: التعاون بين التعاونيات

تخدم التعاونيات مصالح أعضائها على نحو أكثر فاعلية وتعزز الحركة التعاونية عن طريق العمل معاً بجهود متضافرة من خلال الهياكل المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

المبدأ السابع: الاهتمام بشؤون المجتمع المحلي

تعمل التعاونيات بهدف تحقيق تنمية مستدامة لمجتمعاتها المحلية عن طريق تطبيق سياسات يوافق عليها أعضاؤها.

ويلاحظ على بيان الحلف التعاوني الدولي انه طور المبادئ التعاونية بالشكل الذي يتيح للمنظمات التعاونية تطوير نفسها بما ينسجم مع التطورات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والسياسية العالمية، مع الحفاظ على الاتجاه العام لروح المبادئ التعاونية لغرض تحقيق أهداف المنظمات التعاونية.

إن أهداف التعاون والمنظمات التعاونية تتلخص في هدف رئيس اتفق كتاب الفكر التعاوني وعلماء التعاون عليه، كما يقول الدكتور كمال حمدي أبو الخير، وهو تحسين الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمجموع أعضاء المنظمات التعاونية، وان تحقيق هذه الأهداف يفرض على المنظمات التعاونية إن تساير المتغيرات العالمية التي يكون لها اثر كبير في تحقيق كفاءة التشغيل مع إعطاء اكبر قدر من الاهتمام للاعتبارات الإنسانية، وعلى أعضاء المنظمات التعاونية أن يفهموا جيداً إن هذه المنظمات اياً كان نوعها ما هي إلا منظمات اقتصادية يجب أن ترتفع بمستوى كفاءتها إذا أرادت أن تحقق أهدافها وتتفوق على منافسيها من المشروعات المماثلة [20].

لقد قسم عدد ممن كتبوا عن أهداف المنظمات التعاونية هذه الأهداف إلى قسمين هما ، الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية ولهما نفس الأهمية، ووضعها آخرون بشكل متسلسل دون تحديد أسبقية لهدف على آخر ، وهناك من قسمها إلى أهداف رئيسية وثانوية، ويمكن القول إن من أهداف المنظمات التعاونية انطلاقاً من الهدف الرئيس ما يلي [21]:

١. تحسين الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمجموع الأعضاء.
٢. تحسين دخل الفرد (عضو المنظمة التعاونية) بشكل مباشر من خلال توفير فرص العمل، والأجور العادلة.
٣. زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتنظيم توزيعه ، وخصوصاً الحرفية منها.
٤. توفير السلع لأعضاء المنظمات التعاونية والمجتمع المحلي بأسعار مناسبة.
٥. تقديم أفضل خدمة للمواطن (عضو المنظمة أو المستفيد المحلي) في مجال السلع والخدمات (إسكان، طبية، وغيرها) بعيداً عن الغش والاستغلال مع مراعاة أولوية الشرائح الفقيرة.
٦. الاستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية.
٧. تنظيم تسويق الإنتاج وتقليل دور الوسطاء.
٨. إحلال فكرة التضامن محل فكرة التنافس في الحياة الاقتصادية ومحاربة الاستغلال.
٩. خلق روح المنافسة الايجابية ضمن روح التعاون نحو الأداء الأفضل في النوعية والكمية بين أعضاء المنظمات التعاونية من جهة ، وبينها وبين منظمات الأعمال الأخرى من جهة ثانية .
١٠. تمويل المشاريع التعاونية المختلفة بالاعتماد على الذات ومساعدات الدولة والمنظمات الإقليمية والدولية وإبعاد الرأسماليين المستغلين.
١١. خلق روح الاعتماد على النفس والمساعدة الذاتية وتنمية الثقافة الديمقراطية اعتماداً على مبادئ التعاون.
١٢. تمتع القوى الاقتصادية الصغيرة (المنظمات التعاونية) بمزايا القوى الاقتصادية الكبيرة دون أن تفقد الأولى ذاتيتها أو كيانها أو استقلالها سواء كانوا مستهلكين أو منتجيين أو مسوقين.

ولابد من التأكيد هنا إن التعاون يستهدف دائماً القيام بعملية تثقيفية وتدريبية لأعضاء المنظمات التعاونية عن النشاط التعاوني ، والعمل على رفع مستوى الأعضاء الثقافي والعملي والصحي والاجتماعي انطلاقاً من المقولة التعاونية المشهورة (إعداد التعاونيين قبل إعداد التعاونيات)، المستمدة من رواد الاتجاه التعاوني في أوربا خلال القرن التاسع عشر

والذين كانوا ينظرون إلى التعاون بوصفه اتجاهاً تعليمياً أولا، ثم اقتصادياً ثانياً، يهدف إلى تعريف أعضائه بالوسائل والطرق التي تساعدهم على تحسين ورفع مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية [22].

والتأكيد ايضاً إن قياس نجاح نشاط المنظمات التعاونية يعتمد على مدى تحقق أهدافها الاجتماعية في أكثر الأحيان، كما إن النجاح الاقتصادي يعتبر شرطاً ضرورياً للأهداف والطموحات الاجتماعية المرجوة من الحركة التعاونية، ويمكن القول إن احتمالات النجاح في تحقيق مختلف الأهداف يظل مرهوناً باحتمالات النجاح في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

المبحث الثالث

مستقبل التعاون والمنظمات التعاونية

لا احد ينكر أو يقلل من حجم المشكلات والتحديات التي تواجه التعاون والمنظمات التعاونية، والتي تعددت وتنوعت منذ بدايتها الرسمية في العراق عام 1944 بصدور قانون التعاون رقم (27) الذي بموجبه أسست دائرة التعاون التابعة لوزارة الاقتصاد، والتي تولت تأسيس التعاونيات وفقاً للقانون المذكور [23] ، ثم صدرت قوانين أخرى للتعاون تولت تنظيم القطاع التعاوني في العراق والذي كان يمثل القطاع الثاني بعد القطاع العام (قطاع الدولة) متقدماً على القطاع الخاص الذي يمثل القطاع الثالث، وكان آخر قانون للتعاون ، والذي مازال نافذاً ، هو قانون التعاون رقم (15) لسنة 1992 وتعديليه بالقانون رقم (27) لسنة 1994 و(7) لسنة 1999 الذي أناط بالاتحاد العام للتعاون في العراق تنظيم النشاط التعاوني في العراق [24]، وحتى سقوط النظام في العراق في 9/نيسان /2003.

إن الباحث الموضوعي لتلك الفترة الزمنية يجد إن هذه المنظمات التعاونية، وهي منظمات المجتمع المدني الوحيدة ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي التي انتشرت في جميع محافظات العراق واغلب مدنه، قد حققت نجاحات معقولة في تحقيق أهدافها ، وخصوصاً في مجالات خلق فرص عمل للعديد من أعضائها ، وتحسين المستوى المعاشي للكثير منهم، وتوفير السلع الاستهلاكية لهم، وتوزيع العديد من الوحدات السكنية لهم، فضلاً عن خدمات تعاونية مختلفة، وكذا المساهمة في الانتاج المحلي – وان كان ذلك بنسبة محدودة، علماً بان اعضاء المنظمات التعاونية قارب (2) مليون في العراق كما جاء في وثائق الاتحاد العام للتعاون في العراق[25].

وقد ازدادت حدة مشكلات المنظمات التعاونية خلال المدة 9/نيسان/ 2003 ولحد الآن وذلك لعدة أسباب منها:

١. استمرار المشكلات والتحديات المزمنة التي تعاني منها المنظمات التعاونية مثل ضعف الإدارة، الفساد الإداري والمالي، انخفاض كفاءة الأداء، ضعف العلاقة بين الإدارات وأعضاء المنظمات التعاونية،... وغيرها.

٢. الاضطراب العام والارتباك الذي يسود اغلب قطاعات الدولة العراقية من خلال محاولات إعادة بناء هياكل الدولة العراقية بعد

انهيارها، على الرغم من تحقيق بعض النجاحات.

٣. القرار الذي أصدرته الحكومة العراقية عام 2005 والقاضي بتجميد نشاط وأموال المنظمات المهنية والجماهيرية واعتبار الاتحاد العام للتعاون واحداً منها .

٤. تجاهل المخططين وواضعي الاستراتيجيات القائمين على شؤون الدولة العراقية الجديدة للقطاع التعاوني، وإمكانية الاستفادة من المنظمات التعاونية لتكون جزءاً من الحل في مواجهة المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ، كالبطالة مثلاً ، فضلاً عن إمكانية هذه المنظمات في نشر الثقافة السلوكية الديمقراطية .

إن هذا الواقع السلبي الذي تعيشه المنظمات التعاونية، ليس دافعاً للتقليل من دور وأهمية التعاون والمنظمات التعاونية في الواقع العراقي ، بل يعتبر هو الميدان الحقيقي لإظهار أهمية ودور العلم والبحوث العلمية. على الرغم من عدم اعتراف بعض الأكاديميين بوجود (علم التعاون) . في تحليل هذا الواقع وتحديد مشكلاته بدقة واقتراح الحلول، وكذلك جهود أعضاء المنظمات التعاونية والجهود الحكومية والاجتماعية لتحفيز وتطوير هذه المنظمات التعاونية للقيام بدورها الايجابي اقتصاديا واجتماعياً ، وان العراق حالياً منفتح لكل النظريات والأطروحات ذات الطابع العملي في حل مشكلات العراق العميقة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسياً .

لقد ثبت بالتجربة الإنسانية المعاصرة انه لا يمكن تطوير وتحسين أداء أي منظمة أو حقل معرفي دون إتباع الأساليب العلمية ، ولعل احد الإشكالات الرئيسية التي واجهت التعاون والمنظمات التعاونية في العراق هو عدم اعتباره اختصاصا علميا من قبل بعض الاكاديميين والمسؤولين الجامعيين، مما دفع بعضهم إلى إلغاء قسم التعاون من كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الكوفة، على الرغم من انه القسم العلمي الوحيد في العراق في مجال دراسة التعاون والمنظمات التعاونية .

ولتحليل ومناقشة مدى علمية اختصاص التعاون، وهل هو علم ام لا ؟ ، نذكر أولا ما قاله احد كبار كتاب المحاسبة. والمحاسبة اختصاص معروف وقسم علمي في كل كليات الإدارة والاقتصاد في الجامعات العراقية. عندما قال : (لااحد يقول إن المحاسبة علما بالمعنى الدقيق للعلم) [26] ، وهذا لم يقلل من أهمية وقيمة اختصاص المحاسبة ومجاله المعرفي ، وكذلك هناك من يقول عن الإدارة بأنها (ليست بالعلم حسب المعنى التقليدي للعلم) [27] ، ويعتقد البعض إن علم الإدارة هو اقل العلوم الاجتماعية دقة [28] ، وعلى الرغم من كل ذلك فان المحاسبة والإدارة اختصاصان ومجالان معرفيان ملأت دراساتها وأبحاثها وفوائدها دور العلم والمنظمات المختلفة في المحيطين العربي والعالمي .

ولبيان موقع التعاون كعلم ومجال معرفي، نستعرض اولاً تعريف العلم ،إذ قيل إن العلم هو (مجموعة منظمة من المعرفة والتي تم تجميعها وقبولها بالإشارة إلى فهم الحقائق الأساسية المتعلقة بظاهرة معينة أو موضوع دراسة . وهذه المجموعة من المعرفة تكون موضوعية وخالية من التحيز والميول . وهي عادة تكون مصنفة ومرتبة حتى يسهل فهمها) [29] ، وهو ايضاً (المعرفة

المصنفة التي تعبر عن تنظيم فكري له مقاييسه وقواعده ومفاهيمه الخاصة ، وهو ايضاً (المعرفة المنسقة وهو فرع من فروع الدراسة يرتبط بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج بواسطة التجارب والفروض)[30] .

إن هذه التعريفات تنطبق على مئات الدراسات والبحوث التعاونية والمراكز والمجلات العلمية المتخصصة منذ أكثر من قرن ولحد الآن عالميا، فضلا عن مواقف وآراء أساتذة كبار في مجال الإدارة والتعاون والاجتماع الذين يؤكدون إن التعاون علما، مثل الأستاذ الدكتور كمال حمدي أبو الخير [31] ، والمعروف بأنه أبو التعاون في مصر، وكذلك الأستاذ الدكتور إحسان محمد الحسن المعروف بكتبه ودراساته وبحوثه في علم الاجتماع وتفريعاته مؤسسا لعلم الاجتماع الصناعي والعسكري وباحثا في علم اجتماع التعاون ، فضلا عن أراء الأستاذ الدكتور محمود اللامي أبو التعاون في العراق، باحثاً ومدرساً وناشطاً تعاونياً عراقياً وعربياً، واجد من التواضع لباحثين أمثالي الإقرار بما تعارف عليه وأكده أساتذة كبار مثل المذكورين أعلاه .

ومن المفيد الإشارة إلى إن علم الإدارة يوصف بأنه علم متعدد المصادر ، أي انه يعتمد على مصادر علمية متعددة من العلوم الطبيعية الرياضية والعلوم الإنسانية مثل علم الاجتماع وعلم النفس وعلم القانون وعلم الاقتصاد، وان رجل الإدارة يجب إن يكون ذا عقلية اقتصادية [32]، كذلك فان علم التعاون علم متعدد المصادر ايضاً ويعتمد على هذه المصادر نفسها، وان يكون التعاوني ذا عقلية اقتصادية، ولذا فالتعاون هو اقرب الاختصاصات والمجالات المعرفية إلى الإدارة ، وان اعتباره فرعاً من علوم الإدارة لا يقلل من قيمة التعاون، على الرغم من إن الاتجاه العام للعلوم يتجه نحو المزيد من التفريعات والعلوم الأكثر تخصصاً والقائمة بذاتها.

إن إهمال دور المنظمات التعاونية، ليس من مصلحة الدولة العراقية (الحكومة والمجتمع)، فقد حققت المنظمات التعاونية بعض النجاحات في العراق، وحققت نجاحات كبيرة في عدة بلدان متقدمة مثل شمال أوربا (الدول الاسكندنافية) وكذلك في دول النمو الأسيوي (الصين ،الهند، اندنوسيا، إيران...) [33].

وهذا لا يمنع القول إن عقبات عديدة تواجه تنمية المنظمات التعاونية في العراق، فضلاً عما ذكر في مقدمة هذا المبحث، وهي تعتبر من أهم العقبات القائمة في وجه تنمية المنظمات التعاونية في البلدان النامية، ومنها العراق، ودور الحكومات في ذلك ما يلي [34]:

- الأفكار الخاطئة المنتشرة في مابين صانعي السياسات وواضعي الخطط حول طبيعة المنظمات التعاونية وطريقة عملها.
- الآمال غير الواقعية المعقودة على ما يمكن للمنظمات التعاونية أن تنجزه فعلياً .
- إقامة المنظمات التعاونية بصرف النظر عما إذا كانت الاشتراطات الدنيا المطلوبة لتحقيق تنمية تعاونية ناجحة مستوفاة أم لا.
- تعجيل نمو المنظمات التعاونية على نحو مفتعل [35].

إن كل هذه العقبات والمشكلات والتحديات التي تواجه المنظمات التعاونية قابلة للحل بإتباع الأساليب العلمية في التحديد الدقيق لهذه المشكلات وفرزها، واقتراح الحلول، واتخاذ

عدد من القرارات الأساسية من قبل الحكومة، ومنها، الفعل الايجابي المحدود من خلال الدعم المالي المؤقت لدفع وتنشيط حركة المنظمات التعاونية دون التدخل في إدارة نشاطاتها واتحاداتها ، المساعدة في إعادة تنظيم القطاع التعاوني من خلال الإدارة المؤقتة التي تعد وتهيء الظروف لانتخاب إدارة جديدة للاتحاد العام للتعاون في العراق، وإصدار قانون جديد ينظم النشاط التعاوني في العراق من قبل الحكومة والاتحاد العام للتعاون ومجلس النواب، وكذلك ضرورة إعادة فتح القسم العلمي المختص (إدارة الأعمال التعاونية) في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الكوفة، لتوفر الأرضية المناسبة من كادر متخصص وتجربة ورغبة في الدراسات الأولية والعليا.

الاستنتاجات والتوصيات

بعد هذا العرض والتحليل المتقدم يمكن تقديم عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن توظف لتحسين أداء المنظمات التعاونية في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

الاستنتاجات:

ظهر لنا من البحث عدد من الاستنتاجات ومنها :

١. إن التعاونية / أو الجمعية التعاونية، هي اصطلاح يعبر عن مفهوم واحد هو المنظمة التعاونية.

٢. إن المنظمات التعاونية هي نوع من أنواع منظمات الأعمال، الا إن المنظمات التعاونية تمتاز عنها بمبادئ التعاون التي تحكم نشاطها، ومنها: العضوية الطوعية المفتوحة، الإشراف الديمقراطي من جانب الأعضاء، الاستقلالية والاستقلال ، والاهتمام بشؤون المجتمع المحلي...

٣. إن المنظمات التعاونية سعت منذ تأسيسها إلى تحقيق الربح، وان كان محدوداً وتطلق عليه تسمية الفائض أو العائد على المعاملات، والوصف الدقيق للمنظمات التعاونية بأنها منظمات (هادفة إلى الربح) ، وهي تختلف عن باقي منظمات الأعمال في القطاع الخاص (القائمة من اجل الربح).

٤. إن المنظمة التعاونية هي (منظمة أعمال مستقلة تتكون من مجموعة أفراد اتحدوا بإرادتهم و/ أو بتشجيع آخرين، للحصول على احتياجاتهم وتحقيق طموحاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة، عن طريق مشروع او منشأة يشتركون في ملكيتها ويشرفون عليها بصورة ديمقراطية، وتكون جميع أنشطتها وفقاً للمبادئ التعاونية التي تميزها عن باقي منظمات الأعمال).

٥. إن المنظمات التعاونية تمثل قطاعاً يجمع بين مرونة القطاع الخاص ومزايا في مواجهة التحديات، وبين مزايا قطاع الدولة باتجاه خدمة المجتمع وأفراده .

٦. إن المنظمات التعاونية من أهم منظمات المجتمع المدني في العراق، ولها أهمية ودور مؤثر في عملية بناء التجربة الديمقراطية في العراق، من خلال مبادئها الأساسية مثل الديمقراطية، والاستقلالية، والتعليم والتدريب.

٧. إن التعاون سواء أكان علماً كما يؤكد عدد من كبار الأساتذة ، أو لم يكن علماً بالمعنى

الدقيق للعلم، فانه يظل حقلاً معرفياً ضرورياً ومهتماً بنشاط ملايين الناس ومئات المنظمات في العراق، شأنه شأن حقول المعرفة الأخرى مثل المحاسبة والإدارة.

٨. للمنظمات التعاونية دور، يمكن للدولة أن تشجعه كما تفعل مع القطاع الخاص، بل إن القطاع التعاوني أولى وأفضل في توفير فرص العمل لعدد غير محدود من العاطلين عن العمل، وتوفير السلع الاستهلاكية، وتقديم عدة أنواع من الخدمات .

٩. إن الواقع غير المتطور للمنظمات التعاونية في العراق، يمكن إصلاحه بجهود أعضاء هذه المنظمات، والدور الايجابي الحكومي في هذا المجال، من خلال توظيف بعض التوصيات.

التوصيات:

لتوظيف نتائج البحث بصورة ايجابية، يمكن اقتراح عدد من التوصيات ومنها:

اولاً: اعتماد حقل (إدارة الأعمال التعاونية) كحقل معرفي مستقل من علوم الإدارة ، وإعادة فتح الدراسات التعاونية الأكاديمية، كفرع في قسم إدارة الأعمال في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الكوفة تدرس فيه مناهج إدارة الأعمال بالإضافة إلى أهم مفردات مناهج التعاون (مبادئ التعاون، تأريخ الفكر التعاوني ،أنواع المنظمات التعاونية في العراق والعالم، المنظمات التعاونية في العراق.

ثانياً: تضمين مناهج كليات الإدارة والاقتصاد، إشارات واضحة إلى المنظمات التعاونية باعتبارها من أنواع منظمات الأعمال، وذكر مبادئها وأهدافها ومزاياها، واعتماد مصطلح المنظمة التعاونية بدلاً من التعاونية أو الجمعية التعاونية.

ثالثاً: تفعيل دور الحكومة في تعزيز نشاط المنظمات التعاونية في العراق من خلال:

١. قانونياً، وذلك بإلغاء قرار تجميد نشاط وأموال الاتحاد العام للتعاون في العراق والمنظمات التعاونية التابعة له، وتقديم مشروع قانون جديد لمجلس النواب ينظم نشاط المنظمات التعاونية في العراق.

٢. مالياً، وذلك بدعم ميزانية الاتحاد العام للتعاون، في مشروعات محددة في المنظمات التعاونية الإنتاجية لخلق فرص عمل جديدة ، وتحويل بعض مشروعات ومصانع الدولة المتلكئة إلى منظمات تعاونية يملك العاملين 49% من أسهمها والحكومة 51% منها وبإدارات جديدة ، بدلاً من تحويلها إلى القطاع الخاص وربط حجم الدعم الحكومي بمستوى أداء المنظمات التعاونية .

٣. استراتيجياً، وذلك من خلال أشعار المخططين الاستراتيجيين وواضعي السياسات العامة المستقبلية، بأهمية القطاع التعاوني والمنظمات التعاونية [23].

٤. ضرورة تحجيم تدخل الحكومة في شؤون إدارة النشاط التعاوني العام، وعدم السعي لجعل المنظمات التعاونية واجهات سياسية للحكومة أو للأحزاب .

٥. نظراً للارتباك الشديد السائد في هياكل المنظمات التعاونية، يفضل آنياً فقط، تدخل الحكومة لإعادة تنظيم هيكل المنظمات التعاونية في العراق ، وذلك من خلال :

أ.تشكيل مجلس إدارة مؤقت (لإعادة بناء الحركة التعاونية في العراق) يتكون من الاتجاهات الثلاثة المتصارعة (مجموعة العاملين السابقين في الاتحاد العام للتعاون، مجموعة العاملين الحاليين، مجموعة إصلاح وإعادة بناء الحركة التعاونية) وأبعاد كل متهم بالفساد أو مشتبه به من مجلس الإدارة المؤقت، وتكون مدة عمل مجلس الإدارة المؤقت لا تتجاوز (12) اثنا عشر شهراً لتحقيق أهداف محددة.

ب.يتلخص عمل مجلس إدارة الاتحاد العام للتعاون المؤقت في تحقيق الأهداف التالية:

- الأعداد للمؤتمر العام للمنظمات التعاونية الذي سيعقد بعد (12) شهراً أو اقل حسب الاتفاق الذي سيتم بموجبه تشكيل مجلس الإدارة المؤقت.
- تسيير أعمال الاتحاد العام للتعاون، دون الدخول في تغييرات جذرية في شؤون نشاط المنظمات التعاونية.
- المشاركة في إعداد مشروع قانون التعاون الجديد المنسجم مع توجهات العراق الديمقراطية الاتحادية، بدلاً من قانون التعاون رقم 27 لسنة 1992 وتعديليه.
- إعادة علاقة الاتحاد العام للتعاون في العراق مع الاتحاد العربي للتعاون، الحلف التعاوني الدولي، وباقي المنظمات الإقليمية والدولية مثل منظمة العمل الدولية .
- تنظيم مركز معلومات قابل للتطور لجميع مفاصل نشاط المنظمات التعاونية، يشمل الكادر التعاوني المتخصص، إعداد المنظمات التعاونية وعدد أعضاءها، أنواع المنظمات التعاونية ، المشروعات التعاونية المستقلة ، المركز المالي للاتحاد العام للتعاون ولكل منظمة تعاونية، ...

المصادر

١. محمد رشاد،النظام التعاوني وتحديات القرن الحادي والعشرين، مجلة تعاونيات، تصدر عن الجمعية العلمية للتعاونيين المصريين،العدد الأول،السنة التاسعة.

٢. مكتب العمل الدولي، تعزيز التعاونيات،الطبعة الأولى، جنيف، 2001،ص133.

٣. المصدر السابق نفسه،ص36.

٤. جواد كاظم شحاثة، تقويم كفاءة أداء الجمعيات التعاونية للأسر المنتجة وسبل النهوض بها، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002،ص18.

* (مارجريت ديجبي هي استاذة تعاونية مشهورة وخبيرة تعاونية في الامم المتحدة)، عن كمال حمدي ابو الخير، دراسات في التسويق التعاوني، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1975، ص27.

٥. حبيب مطانيوس، الاقتصاد التعاوني، المطبعة الجديدة، دمشق، 1975،ص15.

٦. كارل برنيتسه، دراسات اشتراكية في النظرية التعاونية، تعريب مجيد مسعود، دار الجماهير العربية، دمشق، 1975،ص33.

٧. عبد الله عباوي، مبادئ الاقتصاد – الجزء الأول، الطبعة الثالثة، مطبعة سلمى الحديثة، بغداد، 1979،ص196.

٨. د. محمود اللامي، مبادئ التعاون، كتاب مخطوط وغير مطبوع، بغداد، 2002،ص22.

٩. مكتب العمل الدولي، مصدر سابق،ص2 و 149.

١٠. د. عادل حرحوش صالح، ود. منقذ محمد داغر، نظرية المنظمة والسلوك التنظيمي، دار الكتب للطباعة، بغداد، 2000،ص20،38.

11. Ernst & Frnst – FINANCIAL REPORTING DEVELOPMETS، Account by Non business organizations. FASB Discussion، E & E No.38819، August 1978،u.s.A، P.7.

١٢. د. خليل محمد حسن الشماع، ود. خضير كاظم حمود، نظرية المنظمة،دار الشؤون الثقافية، الطبعة الأولى، بغداد، 1989، ص20،28.

١٣. د. زكي محمود هاشم،أساسيات الإدارة، ذات السلاسل، الطبعة الثانية، الكويت، 1989،ص487،501.

١٤. د. مؤيد الفضل، الأساليب الكمية في الإدارة، دار اليازوري، عمان – الأردن، ص19،20.

١٥. د. مؤيد الفضل، المصدر السابق نفسه،ص20.

١٦. مكتب العمل الدولي، مصدر سابق، ص86و 87.

١٧. كمال حمدي ابو الخير – الثورة الإدارية ومشكلات التعاون، دار الجبل للطباعة – القاهرة، 1975،ص73.

١٨. د. محمود اللامي، مبادئ التعاون، مصدر سابق، ص107،111، انظر كذلك: خالد لفتة شاكر – النظام القانوني للتعاونيات في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980،ص18.

١٩. مكتب العمل الدولي، مصدر سابق، المرفق.

٢٠. د. كمال حمدي ابو الخير، مصدر سابق، ص 159. انظر كذلك: عادل هندي، اقتصاديات التعاون، مكتبة عين شمس، الطبعة الأولى، القاهرة، 1993،ص27.

٢١. د. عبد الوهاب مطر الداهري، اسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العاني، الطبعة الأولى، بغداد، 1969،ص235،236. انظر كذلك: د. كمال حمدي ابو

الخير – مصدر سابق،ص 159. انظر كذلك : رسول راضي حربي، النظم الاقتصادية، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1991،ص143.

٢٢. عبد الحميد المنيزع، وكمال محمد العتر، التعاون / معالم رئيسية في قواعد وتنظيم الاتجاه التعاوني، دار المطبوعات الجديدة، القاهرة، 1977، 153.

٢٣. مايح شبيب الشمري، تحليل اقتصادي لأهم العوامل المؤثرة على فاعلية الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في العراق – مجلة تنمية الرافدين، العدد، 55، 1998.

٢٤. انظر المادة الخامسة من القانون(15) لسنة 1992 وتعديليه.

٢٥. الاتحاد العام للتعاون، خطة الاتحاد العام للتعاون لسنة 2000،ص4. انظر كذلك: الاتحاد العام للتعاون، خطة الاتحاد العام للتعاون لسنة 2001، ص3.

26. Revesine . L.Collins.D.W and Johnson.w.b" Financial Reporting and Analysis " Prentice،Hall Inc.U.S.A.1999 .P.I.

٢٧. د. جميل احمد توفيق، إدارة الأعمال / مدخل وظيفي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1990،ص26.

٢٨. د. جميل احمد توفيق، المصدر السابق نفسه،ص25.

٢٩. د. جميل احمد توفيق، المصدر السابق نفسه،ص25.

٣٠. د. قبيس سعيد وآخرون، الأصول في البحث العلمي، مطبعة جامعة الموصل، الطبعة الأولى، 1980،ص11.

٣١. د. كمال حمدي ابو الخير، مصدر سابق، ص25و 155.

٣٢. د. يوسف الطائي وآخرون، الإدارة.. نظر معاصرة، جامعة الكوفة، 2005،ص15، 18.

33. Krishan K.Taimni، Cooperatives in Asia, FROM REFORM TO RECONSTRUCTION،Newdelhy،1998،P.89.

٣٤. مكتب العمل الدولي، مصدر سابق،ص29.

٣٥. مكتب العمل الدولي ، المصدر السابق نفسه – ص13